

تحليل الوضع الحالي

• على مستوى الدول العربية بشكل عام:

داخل معظم الدول العربية، في كل وقت تقريبا، توجد دورات دراسية وتدريبية تنظم فيها تحت اسم " إدارة الكوارث " أو " إدارة الأزمات " لكن عندما تقع الكارثة فعليا، يتم أحيانا اكتشاف وجود كارثة أخرى تتعلق بعدم القدرة على التعامل معها .

لقد تعرّضت العديد من الدول العربية خلال السنوات الأخيرة لعدد من الكوارث الكبرى ، التي دفعت الحكومات إلى الاهتمام بتلك المشكلة، ليس فقط بفعل الخسائر المادية والبشرية والمآسي الإنسانية التي تنتج عنها لكن بفعل الضربات العنيفة التي توجهها تلك الكوارث لبنية الدولة، ويتضمّن ذلك اقتصادها القومي وأمنها العام وجهازها الإداري ، على غرار ما حدث بشأن زلازل الجزائر وإيران العنيفة، وفيضانات المغرب والسودان، بل أن وقائع محدّدة كحوادث القطارات، وغرق السفن، وهجوم الجراد، وانهييارات المباني ، تلقي بظلال ثقيلة على كفاءة الحكومات وسياسات الدول وتوجهات الرأي العام .

إن أي إطلاع عام على أي تحقيق جرى بشأن كارثة فعلية حصلت في المنطقة العربية

يوضح ما يلي :-

(١) أن معظم البلدان العربية قد صاغت، أياً كان التعبير المستخدم، أفكاراً بشأن ما يُسمى استراتيجية قومية للتعامل مع الأزمات، لكنها عموماً غير مترجمة إلى هياكل عملية مركزية، لذا فإنه عندما تقع الكارثة، يسود الارتباك، فلا توجد جهة محددة واحدة أنيط بها مسؤولية إدارتها ، وعادة ما تتحرك القوات المسلحة وأجهزة الدفاع المدني للتعامل مع المشكلة إلى أن تتضح الأمور .

(٢) إن مشكلات واسعة النطاق، تظهر عند التعامل مع الكوارث التي تقع بالفعل، والتي يكون الهدف الواضح بشأنها هو تقليص الخسائر، وأعمال الإنقاذ، واحتواء الموقف، واستعادة الأوضاع الطبيعية، كعدم التنسيق بين الجهات التي يفترض أن تواجهها، في ظل التعددية الواسعة لها، والتنافس الشديد والحساسيات وإزاحة المسؤوليات فيما بينها أحيانا، مع قصور في كفاءة الإغاثة، من حيث سرعة ردّ الفعل والفعالية في العمل.

(١) أن فكرة التنبؤ بالأزمات عبر إنذار مبكر، يتيح الاستعداد لها من خلال تحديد سيناريوهات مُعيّنة، واعتمادات مالية وجهات جاهزة للتحرك. فعلى الرغم من وجود خرائط تفصيلية أحيانا لطبيعة المخاطر التي تواجه المناطق المختلفة في الدول، كغرق السفن في المناطق الساحلية، أو انهيار الجسور في المناطق الزراعية، أو السيول في المناطق الصحراوية، فإن الكوارث تبدو دائما وكأنها تفاجئ الجميع .

• على مستوى الأردن بشكل خاص :

إن الأردن وبحكم موقعه الجغرافي ونشاطات الإنسان داخله والمنطقة المحيطة به

معرض لمخاطر منها :-

- (١) الزلازل .
- (٢) الفيضانات .
- (٣) الجفاف .
- (٤) خطر زحف الجراد .
- (٥) الظروف الجوية الطارئة (الثلوج ، الإنجماد) .

هذا فيما يتعلق بأخطار الكوارث الطبيعية أما الأخطار الأخرى والناجمة عن نشاطات

الإنسان فتتلخص فيما يلي :-

- (١) الحرائق .
- (٢) أخطار الكيماويات وتشمل (الحوادث الصناعية ، حوادث نقل المواد الخطرة على الطرق إلخ) .
- (٣) التلوث الكيماوي والإشعاعي والجرثومي .
- (٤) الصراعات المسلحة .
- (٥) الهجرات السكانية .

ونظراً لاحتمالية تعرض الأردن للأخطار بسبب الكوارث الطبيعية والكوارث

الاصطناعية فقد يتعرض إلى أضرار منها :-

- (١) وقوع أعداد من الوفيات والإصابات المتفاوتة .
- (٢) فقدان عدد من الأشخاص .
- (٣) تشريد أعداد من السكان .
- (٤) تدمير في البنى التحتية (الكهرباء ، المياه ، صرف صحي ، طرق مواصلات ، اتصالات ، جسور ، سدود ، منشآت ، مساكن ... إلخ) .
- (٥) إلحاق خسائر مادية كبيره في الممتلكات العامة والخاصة .
- (٦) شلل في الحياة اليومية خاصة الخدمات والرعاية الصحية .
- (٧) تلوث البيئة (مياه ، تراب ، هواء) .
- (٨) انتشار الأوبئة والأمراض .